

| **بيروت - «الراي»** |

أرختالمخاوفمن اهتزازالاستقرار اللبناني التي بلغت أخيراً حدًا تجاوز الإطّار النظري إلى استقطاب حركة عربية غير مسبوقة في اتجاه لبنان منذ زمن بعيد، فلانها الواضحة أسس على الاحتفالات التي احيهاها لبنان لمناسبة العيد الـ 65 لتأسيس الجيش والقوى اإيرزت الأهمية الحاسمة المعطاة لهذه المؤسسة العسكرية التي تكاد وحدها تشكل العمود الفقري المعوّل عليه لمنع انزلاق البلاد مجدداً في مناهات الخطر على الأمن والوحدة الوطنية.

وإذا كانت التصريحات والمواقف العديدة التي أطلقت من مختلف الاتجاهات، أجمعت على الإشادة بباءالجيش ومهامته وخصوصاً في عدم الأوامر الأخيرة، بما أوحى بتعويل مختلف الأطراف عليه لمنع تطور الأزمة الحالية الناشئة عن موقف «حزب الله» من القرار الفلني المرتقب للمحكمة الدولية نحو الاسوأ، فإن الخطاب الذي ألقاه الرئيس ميشال سليمان في الاحتفال الذي أقيم امس في القياضية، وتخلله تخريج دورة جديدة من الضباط اتخذ بعداً واضحاً في رسم إطار على أعلى المستويات الدستورية لتلك المخاوف، ذلك أن سليمان وفي حضور امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني ورئيسي البرلمان نبيه بري والحكومة سعد الحريري وكبار اركان الدولة، لم يترك مجالاً لأي اجتهاد حيال استمرار المخاوف حين ذهب إلى تحميل القوى السياسية مسؤولية الحفاظ على السلم الأهلي، ودعا باوضوح العيارات فصاحة القادة السياسيين إلى «الترام نهج التهديدة الاعلامية والسياسية ومنطق الحوار والابتعاد عن استعمال لغة التخوين والتحرّض السياسي أو المذهبي وعدم الجوء إلى العنف».

حتى ان الرئيس ذهب إلى الابدع حين خاطب اللبنانيين عموماً داعياً اياهم إلى «عدم الاستماع إلا إلى صوت الحكمة والعقل وعدم الانجرار إلى أي شكل من أشكال الاستفزاز والعنف»، لافتاً إلى «القلق المتنامي لدى المواطنين من جراء مواقف واحداث وتسريبات طغت على المشهد

السياسي وخلقت حالة من الازباك لا يمكن الدولة اللبنانية ان تتجاهلها او تتغاضي عنها». واثار خطاب سليمان اهتمام الاوساط المراقبة وخصوصاً انه جاء غداة انعقاد القمة اللبنانية السورية السعودية في قصر بعيدا وخلال الزيارة المتواصلة لأمير قطر، ورات فيه دلالة على مؤشرين: الأول افسادة الرئيس اللبناني من زخم التحرك العربي للانفداع نحو اعلاء كلمته تحكم والحض على التزام التفاهات المعروفة بين القوى السياسية الداخلية برعاية عربية منعاً لأي تصعيد لئلازمة في الایام المقبلة. والثاني استمرار المخاوف من التصعيد ضمناً، رغم كل ما قيل عن نتائج التحرك العربي، وفي أقل الأحوال استمرار حالة الشك وعدم الثقة في ان يترك هذا التحرك نتائج فعالة وجذرية على تهدئة الموقف. وقالت الاوساط نفسها لـ «الراي» انه يتعين معرفة طبيعة الاتصالات التي ستعقب التحرك العربي في الایام المقبلة وما يمكن ان تحدته من تاثيرات على المناخ الحار الذي يلغح لبنان. ذلك ان اولي ملامح هذه الحركة يفترض ان تكون مع الخطاب الذي سيلقيه غداً الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله. وقد يبادرت «كتلة المستقبل» البرلمانية (كتلة رئيس الحكومة) من جانبها إلى ملاقة التحرك العربي بالترام جانب سحب التداول في موضوع المحكمة والامتناع عن أي سجل كعمهد للترام دائرة الإبهام والغموض والمخاوف لان التحرك العربي ظل في اطار الرمزيات والمواقف المبديئة التي لم تتناول تحديداً ملف المحكمة، فيما يجري رصد الكواليس لاطهار النتائج الفعلية لهذا التحرك وما اذا كان ممكناً التعويل عليه فعلاً، علماً ان ثمة شكوكاً واقعية في قدرة هذا التحرك على وضع حل لأزمة لا يملك مفاتيحها.

ثلاثة ضباط يرمون قبعاتهم في الهواء اثر ترجمهم اسس

ويعد تسليم رئيس الجمهورية السيويف، على صراى من امير قطر وبري والحريري وحشد من الشخصيات السياسية والديبلوماسية، القى سليمان كلمة، دعا فيها «القادة السياسيين وقادة الرمزيات والمواقف المبديئة التي لم تتناول تحديداً ملف المحكمة، فيما يجري رصد الكواليس لاطهار النتائج الفعلية لهذا التحرك وما اذا كان ممكناً التعويل عليه فعلاً، علماً ان ثمة شكوكاً واقعية في قدرة هذا التحرك على وضع حل لأزمة لا يملك مفاتيحها.

وكان احتفال عبد الجيسم الذي اقيم في القياضية بدأ بتسمية الدورة المتخرجة بدورة «شهداء نهر البارد» تكريماً للشهداء الذين سقطوا ابان معارك نهر البارد (صيف 2007) بين الجيش وتنظيم «فتح الإسلام» الإرهابي.



(ا ف ب)

الراي إلى الالتزام بنهج التهديدة الإعلامية والسياسية ومنطق الحوار، والابتعاد عن استعمال لغة التخوين والتحرّض السياسي أو المذهبي بما يخدم مقتضيات السلم والأهلي والوحدة الوطنية، وعدم

الجيش: انتهاكات إسرائيلية بحرية وبرية للسيادة اللبنانية

اعلنت قيادة الجيش اللبناني مديرية التوجيه، انه «تماديا في انتهاك العدو الاسرائيلي للسيادة اللبنانية، أقدم زورق حربي اسرائيلي عند الساعة 22.45 من يوم السبت، على إطلاق رشقات نارية عدة من ضمنها طلقات خاطئة في اتجاه طافتين في المياه الإقليمية اللبنانية قبالة رأس الناقورة. والشريفين اللتوقعة للقمة الثلاثية، في ظل مرحلة كاشف ضوئي في اتجاه الأراضي اللبنانية بين منطقة الناقورة وشرقي بوابة الديكية».

سليمان «القلق» في عيد الجيش: للابتعاد عن لغة التحريض السياسي أو المذهبي وعدم الجوء للعنف وأود الفتنة

لبنان: «المهددات العربية» بيد والتصعيد ب... «اليدين»

○ **أمير قطر شارك في احتفال عيد الجيش**

غداة زيارته الحريري في «بيت الوسط»

○ **كتلة الحريري سحبت موضوع المحكمة من التداول وتمتنع عن المساجلة فيه**

○ **«حزب الله»: حتى تكون الاستجابة العربية بموضعها الصحيح يجب أن تمنع إلقاء**

خنجر المحكمة الدولية في صدر المقاومة

الوقت عينه أنّ «لبنان شديد الحرص على قوة اليونيفيل منذ تأسيسها وحتى اليوم، مع استمرار التنسيق بينها وبين الجيش، وسط الالتزام بقواعد الاشتباك ضمناً لحفظ تنفيذ مهمة القوات الدولية، والالتزام بالقرار 1701 والسعي لإزام إسرائيل بالالتزام به». وذكر بأنّ «الجيش والأجهزة الأمنية تمكّنت من تفكيك شبكات العملاء (لإسرائيل)»، مشدداً على «التعامل معهم بأشدّ العقوبات». في موازاة ذلك، أكد الحريري أنّ الأوضاع في لبنان طبيعية جداً، نافية ما يحكى عن أجواء مشحونة، وواصفاً الزيارة التي يقوم بها امير قطر للبنان بأنها «مباركة». وكان الحريري اقام مساء السبت مأدبة عشاء على شرف الشيخ حمد في السرايا الحكومية حضرها سليمان وبري، واكد «التزامنا الدائم إحباط أي إمكانية للفتنة وحفظ الاستقرار وصون السلم الأهلي والعيش المشترك، والوحدة الوطنية في مواجهة تهديدات العدو الإسرائيلي للبنان، ولكل العرب». وكان لافتاً بعد العشاء استقبال الحريري وامير قطر في سيارة واحدة إلى «بيت الوسط» حيث عقدا اجتماعاً ختائماً. توقف المرابطون عند هذه الخطوة التي جاءت بعد نحو 24 ساعة من اجتماع مماثل جمع الملك عبدالله

والحريري في «بيت الوسط». يذكر أن امير قطر استقبل في مكان اقامته في «فندق فينيسيا»، رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية» سمير ججعج جرافقه عقيلته النائبة سترديا ججعج. وتناول اللقاء الذي استمر نحو ساعة الأوضاع في المنطقة، والوضع اللبناني انطلاقاً من القمة الثلاثية التي حصلت في قصر بعيدا.

وسط هذا المشهد، واصل «حزب الله» موقفه «التراكمية» من القرار الفلني المرتقب صدوره في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، إذ اعلن النائب نواف الموسوي أنّ «القرار الفلني المرتقب هو أحد تجليات محاولة القضاء على المقاومة في لبنان بموازاة السعي المحموم لفرض تسوية تقضي على حلم الشعب اللبناني بالعودة إلى ارضه واقامة دولة مستقلة قابلة للحياة».

وإذ نوه بزيارة «أي شقيق عربي للبنان»، قال: «حتى تكون الاستجابة العربية في موضعها الصحيح يجب ان تمنح استخدام ما يسمى المحكمة الدولية كإداة لظعن لبنان من خلال إلقاء هذا الخنجر في صدر المقاومة، وتجنيب لبنان مكان الخطر لا يكون بثوهم إمكان لغ ايدي المقاومة في الدفاع عن لبنان وعن مجاهديها بل تكون بغل ايدي الاتهام الأميركي الاسرائيلي النظام للمقاومة وللبنان».

القمة الثلاثية... في مرمى النتائج الملتبسة

لبنان والتوجه نحو مزيد من التهدة وتخفيف لهجة التصعيد والعودة إلى الحوار». وعن عدم التطرق إلى المحكمة الدولية في البيان الختامي قال علوش لـ «الراي»: «الاحتكام إلى الشرعية الدولية كان واضحاً في البيان، خصوصاً عندما أشار إلى تطبيق القرارات الدولية ولاسيما لـ 1701، وهذا يعني أنّ القمة متمسكة بالشرعية الدولية، وأمن لبنان، وحين تحدث البيان عن عدم الجوء إلى العنف، فمرد ذلك إلى أن بعض الأطراف اللبنانية مستعدة إلى استخدام العنف للتوصل إلى الأهداف السياسية». من جهته، أشار مسؤول العلاقات العربية في «حزب الله» حين عن الدين إلى أهمية القمة التي عقدت في بيروت، معتبراً أنها «أرادت تأكيد دعم لبنان»، قائلاً: «هذه القمة مهمة إلى المستويين العربي اللبناني، وأرادت أن تؤكد من خلال انعقادها دعم لبنان والوقوف إلى جانبه في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والمخاطر التي يتعرض لها لبنان من العدو الصهيوني، الذي يبث عبر صحافته الفتنة ويحاول توفير المناخات المؤاتية لها عبر التهيويل والوعيد». وأضاف: «تؤكد هذه القمة وقوف السعودية وسورية إلى جانب لبنان وإلى جانب المقاومة والجيش، بغية توفير أجواء التصفح الإسرائيلية. تحاول الصانق اغتيال الرئيس رفيق الحريري بطرفي معين وترامن على الفتنة»، وقال: «لذلك جاءت القمة الثلاثية لتؤكد على عدة مسائل أهمها الدور السعودي وثقله باعتبار المملكة أيضاً وليّة الدم إلى جانب الحريري»، مضيفاً: «السعودية من دون شك قادرة على دعم استقرار لبنان وأمنه، بالرغم من وجود أجواء دولية معاكسة، وأهمية السعودية تعود إلى فلها في العالم الإسلامي خصوصاً أنها تمثل المرجعية الأولى للسنة». وزيارة الرئيس الأسد والمعاله السعودي للبنان تؤكد أنّ الدوتلين لهما حق متابعة الملف اللبناني، وحق التصدي للمؤامرة التي يحكيها القرار المفترض والمريض ودمشق دور في تأمين استقرار لبنان وأود الفتنة».

وحول ما سبب للرئيس الأسد من انه قال للمعاله السعودي ان المحكمة «خربت لبنان»، لفت الفرزلي إلى أنّ «الأسد يتحدث عن اتهامات عانى منها على مدى الأعوام الأربعة الماضية، وكلامه لا يعني إلا التمسك بالحقيقة والعدالة المستمدة من الوقائع الحقيقية، وليس من الاتهامات السياسية المبنيّة على شهود الزور».

وفي جوابه عن بلورة القمة الثلاثية لمخرج ما يتعلق بالقرار الظني، أكد أنه لا يمكن التكهن بهذه المسألة، وقال: «لا أستطيع أن أجزم أنّ القمة واجدت مسبقاً، ولكنها كانت خطوة ضرورية، وأهميتها تكمن في أنها ظلت لبنان بالشرعية العربية. تمنع عنه أي محاولات تستهدف خصوصاً عندما نسمع الكلام الإسرائيلي حول القرار الفلني والرهان على الفتنة. والأهم أنّ القمة ركزت على أهمية الوحدة الوطنية».

والدولة أكد على الالتزام بالبيان الوزاري قائلاً: «نحن ملتزمون بالبيان الوزاري الذي أكد على المحكمة الدولية في إطار العدالة. وإذا كان هناك من مبررات وأسباب تدعو إلى الحذر منها، يمكن للحكومة اللبنانية أن تتصرف حيال الموضوع، وفق قواعد الشرعية الدولية، والستور اللبناني، وإطلاقاً من مصلحة لبنان العليا في الدرجة الأولى قبل أي اعتبارات أخرى». واعتبر نائب رئيس البرلمان السابق إيلي الفرزلي، أنّ القمة كانت ردّ فعل على الاستهداف الاسرائيلي الذي حاول التسلل إلى لبنان من باب هيئة التحقيق الدولية. مضيفاً: «من أبرز نتائج هذه القمة تثبيت استقرار الموضوع من المسائل الخلافية».

المسؤولون الاسرائيليون وعلى رأسهم رئيس الاركان غاري اشكنازي، يرامنون على فتنة داخلية بناءً على قرار الظني المفترض وما سيكون له من ابعاب على المنطقة، مما استدعى انعقاد هذه القمة الثلاثية للحد من تاثيرات أي قرار فلني». وقال: «هذه القمة شكلت المنطة العربية الواقية في وجه أي استهداف قد يتعرض له لبنان من القرار الفلني المفترض».

وفي قرانته للبيان الختامي أشار الفرزلي لـ «الراي» إلى أنّ البيان «تصدي للمؤامرة الإسرائيلية التي تهاك ضد لبنان عبر القرار الافتراضي»، وقال «البيان كان واضحاً، وأشار إلى أن إسرائيل تستهدف المنطقة بطل الفتن، ومن الواضح أنّ الموقف (الاسرائيلي) أخذ يخل أخيراً عبر بوابة القرار المفترض، والاجتماع الثنائي الذي عقد في دمشق بين الرئيس الأسد والمعاله السعودي، والتي كان عن نتائجه زيارة لبنان. يدل على التفاهم المشترك في مواجهة ما تحسبه إسرائيل ضد لبنان والمنطقة العربية».

وفي تعليقه على عدم تطرق البيان للمحكمة الدولية أشار إلى «أن هيئة التحقيق الدولية أصيبت في صدقيتها بدءاً من مسألة شهود الزور والضباط الأربعة، وهي اليوم وبيناً؛ على ما تتداوله الصحف الإسرائيلية. تحاول الصانق اغتيال الرئيس رفيق الحريري بطرفي معين وترامن على الفتنة»، وقال: «لذلك جاءت القمة الثلاثية لتؤكد على عدة مسائل أهمها الدور السعودي وثقله باعتبار المملكة أيضاً وليّة الدم إلى جانب الحريري»، مضيفاً: «السعودية من دون شك قادرة على دعم استقرار لبنان وأمنه، بالرغم من وجود أجواء دولية معاكسة، وأهمية السعودية تعود إلى فلها في العالم الإسلامي خصوصاً أنها تمثل المرجعية الأولى للسنة». وزيارة الرئيس الأسد والمعاله السعودي للبنان تؤكد أنّ الدوتلين لهما حق متابعة الملف اللبناني، وحق التصدي للمؤامرة التي يحكيها القرار المفترض والمريض ودمشق دور في تأمين استقرار لبنان وأود الفتنة».

وحول ما سبب للرئيس الأسد من انه قال للمعاله السعودي ان المحكمة «خربت لبنان»، لفت الفرزلي إلى أنّ «الأسد يتحدث عن اتهامات عانى منها على مدى الأعوام الأربعة الماضية، وكلامه لا يعني إلا التمسك بالحقيقة والعدالة المستمدة من الوقائع الحقيقية، وليس من الاتهامات السياسية المبنيّة على شهود الزور».

وفي جوابه عن بلورة القمة الثلاثية لمخرج ما يتعلق بالقرار الظني، أكد أنه لا يمكن التكهن بهذه المسألة، وقال: «لا أستطيع أن أجزم أنّ القمة واجدت مسبقاً، ولكنها كانت خطوة ضرورية، وأهميتها تكمن في أنها ظلت لبنان بالشرعية العربية. تمنع عنه أي محاولات تستهدف خصوصاً عندما نسمع الكلام الإسرائيلي حول القرار الفلني والرهان على الفتنة. والأهم أنّ القمة ركزت على أهمية الوحدة الوطنية».

والدولة أكد على الالتزام بالبيان الوزاري قائلاً: «نحن ملتزمون بالبيان الوزاري الذي أكد على المحكمة الدولية في إطار العدالة. وإذا كان هناك من مبررات وأسباب تدعو إلى الحذر منها، يمكن للحكومة اللبنانية أن تتصرف حيال الموضوع، وفق قواعد الشرعية الدولية، والستور اللبناني، وإطلاقاً من مصلحة لبنان العليا في الدرجة الأولى قبل أي اعتبارات أخرى». واعتبر نائب رئيس البرلمان السابق إيلي الفرزلي، أنّ القمة كانت ردّ فعل على الاستهداف الاسرائيلي الذي حاول التسلل إلى لبنان من باب هيئة التحقيق الدولية. مضيفاً: «من أبرز نتائج هذه القمة تثبيت استقرار الموضوع من المسائل الخلافية».

جال في فتوح كسروان وأكد دعم المقاومة

عون: لا عدالة من دون ملاحقة شهود الزور

حوّل رئيس كتل «التغيير والإصلاح» النائب العام ميشال عون جولته على فتوح كسروان، امس، منبئاً لـ«إطلاق النار» على المحكمة الدولية التي تستولي النظر في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، معلناً اصام جمهور «التيار الوطني الحر». مشددا على انه «لا يمكن للمحكمة الدولية ان تصدر قرارا ظنيا قبل معرفة حقيقة شهود الزور»، داعيا «اللبنانيين والعرب والعالم إلى ملاحقة هؤلاء الشهود في حال ارادوا العدالة».

عون، الذي كانت له محطات في عدد من القرى والبلدات الكسروانية تخللها استقبالات شعبية حاشدة، اعلن «أننا نعيش مظاهر أزمة على مستوى الوطن»، مشيراً إلى «أننا على

المعلم: من يرد استقرار لبنان فليحيد المحكمة ومن لا يرد فليفعلها

الأسد: سورية لن تتفاوض على أرضها وباتت أشد قوة وعزيمة وأكثر فاعلية

| **حماشة - من جانبلات شكاي** |

اعتبر الرئيس بشار الأسد لمناسبة الذكرى الـ 65 لتأسيس الجيش السوري، ان بلاده باتت اليوم «أشد قوة وامضى عزيمة واكثر فاعلية وحضورا إقليميا ودوليا»، مؤكداً ان «العالم كله بات على يقين بأن إسرائيل هي التي تعرقل مسيرة السلام تهربا من استحقاقاته».

وأوضح في كلمته عبر مجلة «جيش الشعب» الصادرة عن الإدارة السياسية للجيش، إن «طيف السلام في المنطقة يتسعد وتزداد احتمالات الحرب والمواجهة التي انتم اهل لها»، مشددا على أنه «بخطين من يقطن ان سورية قد تساوم على ثوابتها»، معتبرا ان «العريدة (الإسرائيلية) ليست دليل قوة وإن وصلت حدا غير مسبوq بل هي دليل تخبط وارتباك وتشويش في الرؤية وفقدان للثوازن».

وأرجع الأسد، الذي يشغل بصفته رئيسا للجمهوريه منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ما وصلت إليه إسرائيل إلى «فقدان القدرة الربعية والاحتلالية والاجتياحية في أن معنا». وبين أن اسر نجاح السياسة السورية هو في التفاعل الخلاق والتمازج الإبداعي في سورية بين الشعب والجيش، وتكاتف الجميع وكانهم رجل واحد.

وتابع: «نؤكد للعالم أجمع أننا بحق ننشد السلام العادل وإرساء أسس الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم وهذا لا ما يمكن أن يتم بلوغه إلا باستعادة كامل الحقوق

^[1] حوّل رئيس كتل «التغيير والإصلاح» النائب العام ميشال عون جولته على فتوح كسروان، امس، منبئاً لـ«إطلاق النار» على المحكمة الدولية التي تستولي النظر في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، معلناً اصام جمهور «التيار الوطني الحر». مشددا على انه «لا يمكن للمحكمة الدولية ان تصدر قرارا ظنيا قبل معرفة حقيقة شهود الزور»، داعيا «اللبنانيين والعرب والعالم إلى ملاحقة هؤلاء الشهود في حال ارادوا العدالة»